

المؤسسات السياسية والإدارية الجزائرية في العهد العثماني

بقلم : د. منصور بن لرنب
أستاذ بمعهد العلوم السياسية
والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر

من الأخطاء الشائعة والمتداولة في حقل العلوم السياسية والإدارية ، سواء عن جهل أو تجاهل ، أن دول العالم الإسلامي والعربي - قديمه وحديثه - بصفة عامة ، والجزائر كجزء من هذا العالم الشاسع بصفة خاصة ، هي دول بدون فكر سياسي أو إداري أو مؤسساتي ، وبالتالي فهي دول لم تنشأ إلا حديثاً ، أو هي في طريق التكوين كما تزعم الأنسيكلوبيديا العلمية الفرنسية الصادرة في عام 1980 القائلة بشأن الجزائر : «إن الجزائر لم يكن لها من وجود ذاتي ... وفي الأخير ، فهي تحت جبهة التحرير الوطني في طور التكوين كأمة NATION EN FORMATION»⁽¹⁾ .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل ذهب البعض من علماء السياسة الغربيين والمتلمذين عليهم الى القول بأن الدولة الإسلامية العربية لم تعرف شيء اسمه علم سياسة أو نظرية سياسية ، وكأن مؤسساتها السياسية والإدارية كانت غائبة عن إزدهار الحضارة العربية الإسلامية !!

إذاً ، إنطلاقاً من هذه الإشكالية الحضارية ، وبناءً على منطلقنا الفكري والعقائدي ، والمتمثل أساساً في العودة الى الذات ودراسة تاريخنا السياسي والإداري دراسة علمية وعقائدية ، سنعالج في هذه الورقة العلمية المتواضعة موضوع «المؤسسات السياسية والإدارية الجزائرية في العهد العثماني» ، طارحين الفرضيات التالية ؛ ماذا عن الدولة الجزائرية قبل العهد العثماني ؟ وهل الجزائر هي مجرد ولاية عثمانية ؟ ثم ، ما هي المؤسسات السياسية والإدارية التي عرفتها

الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة التاريخية المزدهرة ؟ وأخيراً ، ما هي النتائج الموضوعية المستخلصة من هذا الموضوع المطروح ؟؟



نبذة تاريخية :

لا نريد في هذا المقام أن نتطرق الى التاريخ السياسي والإداري للدولة الجزائرية ، سواء في العهد القديم أو الوسيط أو الحديث ، لأن هذا لا يمكن تحديده منهجياً أو منطقياً ، وإنما فقط نحاول أن نعطي صورة موجزة عن جزائر ما قبل العهد العثماني حتى نستطيع أن نفهم جيداً نشأة المؤسسات السياسية والإدارية الجزائرية وتطورها الى غاية العهد الفرنسي الإحتلالي ، الذي كان السبب الرئيسي في تخطيطها وتشويهها تشويهاً لا مثيل له في تاريخ الحضارات الإنسانية .

كما هو معلوم تاريخياً أن جزائر الفتح الإسلامي عرفت العديد من الدول والحكومات نذكرها على التوالي :

- 1 - الدولة الرستمية 160 - 296هـ/776 - 909م
- 2 - الدولة الإدريسية 172 - 311هـ/788 - 923م
- 3 - الدولة الأغلبية 184 - 296هـ/800 - 909م
- 4 - الدولة العبيدية الفاطمية 296 - 361هـ/909 - 972م
- 5 - الدولة الزيرية الصنهاجية 361 - 405هـ/972 - 1014م
- 6 - الدولة الحمادية 405 - 547هـ/1014 - 1153م
- 7 - الدولة المرابطية 472 - 539هـ/1079 - 1145م
- 8 - الدولة الموحدية 524 - 668هـ/1130 - 1269م

ولأسباب منهجية وتاريخية ومنطقية يقتضيها البحث المطروح يجب أن نتوقف قليلاً عند الدولة الموحدية حتى نفهم أسباب الخلافات السياسية التي وقعت فيما بعد ، والتي آلت الى الاستنجاد بالدولة العثمانية ، التي كانت نعم الشقيق في مواجهة الإحتلال الإسباني الصليبي الأكيد .

تأسست الدولة الموحدية عام 524هـ/1130م على يد العالم والداهية السياسي محمد بن عبد الله الشهير باسم تومرت (أي الفرح) المرغني السوسي الملقب بالمهدي⁽²⁾ . وكان يسمى أسافو

ومعناه الضياء لكثرة ما كان يسرج من القناديل بالمساجد لملازمتها . أما أصله فاختلف فيه ولو أن كثير من المؤرخين نسبوه الى أهل البيت ، كما يقول العلامة عبد الرحمن ابن خلدون . وكان الإمام المهدي ابن تومرت عالماً ومجاهداً . فيقول فيه ابن خلدون : «وانطلق هذا الإمام راجعاً الى المغرب بجرأ منفجراً من العلم ، وشهاباً وارباً من الدين»⁽³⁾ . وكان أهل بيته أهل نسل ورباط .

إن الشيء الذي ساعده على هذا التكوين العلمي والسياسي الواسع هو رحلاته الطويلة الى العواصم العلمية بالشرق العربي . لأن هذا الأخير «كان محط آمال الراغبين في العلم ، التواقين الى التبحر فيه ، فلا يحق ذلك عندهم سوى الإرتحال الى عواصم العلم ، مثل بغداد ودمشق والمدينة وغيرها ...»⁽⁴⁾ .

بالإضافة الى هذا العامل العلمي الذي لعب دوراً أساسياً في تكوين دولته هو لقائه بعد رحلة العودة مباشرة بخليفته ومساعدته الأساسي عبد المؤمن بن علي ، الذي تولى الحكم بعده عام 524هـ/1130م . وهو من قبيلة كومية تسكن جهة تلمسان المدينة العريقة . ولقد لعب دوراً أساسياً في إرساء قواعد الدولة الموحدية .

إن الخصال التي تحلى بها ابن تومرت ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

1 . التحصيل العلمي والتحرر الفكري

2 . الإخلاص والصدق في الدعوة

3 . القسو والعنف

4 . الطموح الى عظم الأمور وعدم الإقناع بالصغائر⁽⁵⁾ .

ونشير هنا أن ابن تومرت استخدم الدعوة المهدية أحسن استخدام فوظف فكرة الإمام المهدي المنتظر لإتقاذ الناس من الجور والظلم والفساد . وإلتجأ في ذلك الى المنهج التربوي التثقيفي والمنهج السياسي الجهادي ، (أي العلم والثورة معاً) .

وهكذا أثمرت ثورته السياسية بقيام الدولة الموحدية التي عمرت قرناً ونصفاً من الزمان . وكانت عاصمتها مراكش ، أما إمتدادها الجغرافي فمن المحيط الأطلسي غرباً الى طرابلس شرقاً ، ومن الأندلس شمالاً الى قلب الصحراء جنوباً .

وحق لا نطيل ونخرج عن الموضوع المحدد نشير في النهاية الى المظاهر الإيجابية والسلبية للدولة الموحدية ، والتي كان لها الأثر الكبير على الدولة العثمانية فيما بعد . فما يتعلق بالجوانب الإيجابية فنلخصها فيما يلي :

1 - إن الدولة الموحدية استطاعت أن توحد المنطقة كلها ، من المحيط الأطلسي الى

طرابلس شرقاً ، ومن الأندلس شمالاً الى قلب الصحراء وهذا الهدف السياسي لا يزال حتى الآن طموح الشعوب والحكومات المغاربية .

2 - إن الدولة الموحدية قامت على أساس ديني وعلمي وجهادي مما جعلها من أعظم الدول في التاريخ الإسلامي .

3 - كان للدولة الموحدية أسطولاً قوياً ومهيباً . وهذا ما جعل المجاهد الكبير صلاح الدين الأيوبي يستنجد بـيعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي في حربه للصليبيين كما يقول ابن خلكان في وفيات الأعيان .

4 - من مظاهرها الإيجابية كذلك هو ازدهار العمران ، وتشجيع العلم ، ورخاء المعيشة ، وتوفير الأمن ، والعدل للرعية .

5 - بقاء تأثير الدولة الموحدية - سياسياً وإدارياً وثقافياً - على الدولة الحفصية ، التي استقلت عنها بتونس (626 - 981هـ/1228 - 1573م) . ولم يكن الحفصيون متابعين للموحدين في أسس التنظيم والحكم فحسب ، بل كانوا يستمدون أصول ثقافتهم من الثقافة الموحدية . وهذا ما أدى الى بقاء المؤسسات السياسية والإدارية الموحدية حتى في العهد العثماني ، كما سنرى :

أما بشأن المظاهر السلبية للدولة الموحدية فنحددها فيما يلي :

1 - الإلتجاء الى أسلوب القوة والعنف والبطش بمجرد الشك في أحد الرعية .

2 - الإلتجاء الى النظام الوراثي في الحكم بعد الشخصية الثانية في الدولة الموحدية ، وهذا ما يتنافى ومبادئ الشورى في الإسلام ، بالرغم من صلاحية الحكم وقوة شخصيتهم .

3 - عدم فاعلية المؤسسات السياسية الشورية ، كمجلس العشرة ومجلس الخمسين ومجلس السبعين ، التي أسسها ابن تومرت ، وهذا ما أدى الى الإستبداد بالحكم المطلق .

وإذا كان لنا أن نؤاخذ الدولة الموحدية بهذه المساوئ والمطبات التي ظهرت من خلال الممارسة السياسية ، فإنها كانت من الدول الإسلامية التي أعطت دفعا قويا لحضارة العالم الإسلامي عامة ، وبمنطقة المغرب العربي خاصة . وإنها إذا لم تستطع أن تقطع الأسباب لانحدار هذا العالم نحو الإنحطاط ، فإنها اسهمت بمجهود وافر في تأخير أجل هذا الانحدار ، بما أنتجت من علوم في مختلف الميادين ، وبما وفرت من رخاء وأمن ، وبما جاهدت من صليبية⁽⁶⁾ .

في ظل هذه الظروف الدولية العويصة تعرض المغرب العربي الكبير في بداية القرن 16 الى خطر صليبي - أوروبي لم يسبق له مثيل في تاريخ المنطقة والذي ساعد ذلك هو سقوط

مملكة غرناطة في عام 1492 في يد الإسبان ، وتناحر دويلات المغرب العربي المتمثلة في الدولة الحفصية وعاصمتها تونس ، والتي كانت تضم الجزء الشرقي من المغرب الأوسط حتى إقليم طرابلس ، والدولة الزيانية وعاصمتها الجزائر ، والدولة المرينية الوطاسية وعاصمتها المغرب الأقصى .

من هنا جاءت النجدة العثمانية التي قادها البطل الشهيد عروج وأخوته الثلاث ، لتحرير الجزائر من الخطر الصليبي الإسباني ، وفعلاً كان الأمر كذلك .
فماذا عن هذه الدولة العثمانية التي دامت أكثر من ثلاثة قرون ، قبل أن تتعرض الى احتلال صليبي فرنسي غاشم في عام 1830 م .

هل الجزائر هي مجرد ولاية عثمانية ؟

لو نظرنا الى هذا السؤال من منظور وحدوي حضاري لأجبنا فوراً بالإيجاب دون تردد أو ريبة لسبب بسيط أن الجزائر - أو غيرها من الدول العربية والإسلامية - هي مجرد ولاية تابعة للخلافة الإسلامية ، سواء كانت هذه الخلافة أموية أو عباسية أو عثمانية إلخ ... لأن الجزء يتبع الكل وليس العكس .

لكن المسألة ليست بهذه البساطة لعدة أسباب سياسية واجتماعية وثقافية ، وهذا ما سنركز عليه في هذا الباب ، دون اهمال العامل الحضاري المذكور سابقاً .

إن الموقف السياسي والتاريخي الذي اتخذته الدول الأوروبية ، وعلى رأسها الدولة الفرنسية ، تجاه دول المغرب العربي وبالأخص الجزائر ، يتمثل أساساً في إنكار وجودها السياسي بهدف الهيمنة والتمهيد للاحتلال كما وقع في بداية العشرينات من القرن الماضي .
ويتضح هذا الموقف العدائي من مؤتمري فيينا عام 1814 ومؤتمر أيكس لاشايل عام 1818⁽⁷⁾ . حيث أكدوا على فكرة تقسيم المنطقة وتبرير الاحتلال لهذه الولايات المستعمر من الدولة العثمانية ؟!

إذاً ، إن الموقف الأوروبي - الفرنسي هو الذي يدعوا بقوة الى اعتبار الجزائر مجرد إيالة أو ولاية بسيطة في يد الأمبراطورية العثمانية ، وبالتالي فالقرار السياسي ليس بيد الجزائريين .
لكن هذا يتنافى والحقيقة التاريخية المتمثلة في أن الجزائر لم تكن تابعة سياسياً وإدارياً للقسطنطينية من جهة ، وأنها بمحض إرادتها السياسية هي التي طلبت النجدة من الأتراك من جهة أخرى . ففي هذا الصدد يقول أحمد بن القاضي الزواوي صاحب جبل كوكو في رسالة للبطل عروج : «إن بلادنا بقيت لك أو لأخيك أو للذئب»⁽⁸⁾ .

وبالفعل استطاع خير الدين وبمؤازرة سكان الجزائر من تحقيق هدفين أساسين طالما كافح من أجل بلوغهما ؛ يتمثل الأول في الإنتصار على ابن القاضي أمير كوكو ، ويتمثل الثاني في إفتكاك البينون سنة 1529 وطرده الإسبانين⁽⁹⁾ ، وبفضل ذلك تم إرساء قواعد الدولة الجزائرية وتنظيم حكمها الشوري الجمهوري .

إن الوضع السياسي للدولة الجزائرية جعلها تتصرف بمرونة وحكمة مع حكومة الباب العالي . فإما أن تنضوي تحت لوائها لمواجهة الخطر الصليبي الخارجي ، وإما أن تنفصل عنها نهائياً متحاملة بذلك النتيجة الوخيمة المتمثلة في وقوع البلد في محالب براثن الاحتلال الأجنبي . وكان في النهاية اختيار البديل الأول .

إن الإنضواء تحت لواء الخلافة العثمانية لا يعني أبداً أن الجزائر لم تمارس سيادتها السياسية والوطنية بمحض إرادتها ، بل أن الوقائع السياسية أثبتت أن حكام الجزائر كانوا يرمون المعاهدات والاتفاقيات الدولية حتى ولو كانت لا ترضي سياسة الباب العالي . يقول الأستاذ مولود قاسم : «أن العلاقات الجزائرية العثمانية تميزت بطابعين إثنين وهما : علاقات التعاون والمساعدة المتبادلة بينهما ، والطابع الثاني هو استقلالية الجزائر استقلالاً تاماً وسيادتها سيادة كاملة»⁽¹⁰⁾ .

لقد كانت الدولة الجزائرية تتحرك بمرونة ولباقة مع حكام الباب العالي ، لأن الانفصال أو القطيعة بينهما سيؤدي حتماً الى الوقوع في دائرة التبعية والهيمنة والاستدمار للغرب الصليبي الموحد ضد الخلافة الإسلامية العثمانية . من هنا يجب أن نفرق بين المواقف الاستراتيجية الاتحادية ، وبين المواقف الظرفية الآنية التي يمارسها الحكم السياسي في الجزائر . وهذا ما لم - ولن - يهضمه الغرب ما دام الصراع الحضاري هو سيد الموقف .

أما حجة أن التركيبة البشرية في نظام الحكم الجزائري كانت متشكلة من الأوجاق أو الجنود الأتراك ، وبالتالي كانت حكومة عسكرية تركية محضة . فهذا ادعاء لا أساس له من الصحة ، فالعديد من الوثائق التاريخية التي تغطي هذه المرحلة تؤكد أن العنصر الجزائري كان في أعلى المستويات كصالح رايس وأحمد عراب ، وضمن طائفة الأوجاق والرياس وفي عضوية الديوان إلخ ...

إذاً ، ما يمكن قوله في هذا الصدد أن الجزائر لم تكن مجرد ولاية تابعة للباب العالي كما كانت العديد من الدول العربية ، بل كانت دولة مستقلة تتحرك في إطار التحالف الاستراتيجي الحضاري الإتحادي مع الخلافة العثمانية ، مثلما كانت تفعل الدول الأوروبية المسيحية جمعاء . إلا أنها لم تستمر على هذا المنهج السليم في فترات لاحقة مما عجل بالاحتلال الفرنسي للجزائر عام

1830 ، ثم تلتها بقية الدول العربية والإسلامية التي لازالت تعاني من مخلفات الاستعمار الجديد ، الذي لا يمكن القضاء عليه إلا بوحدةنا العربية الإسلامية .

المؤسسات السياسية والإدارية للدولة الجزائرية :

يقول المؤرخ الأمريكي وليم سبنسر أن غط الحكومة الجزائرية في العهد العثماني كانت بمثابة دولة المدينة بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح ، وقد جهزت بمؤسسة حكم محدودة بشكل واضح واحتفظ بها بعيدة من جماهير الشعب .. وقد كانت روح التسيير لدى الأوجاق تتسم بالديمقراطية المطلقة .. وكان كل المسلمين المواطنين في الإيالة يخضعون للشريعة الإسلامية⁽¹¹⁾ .

إن الحكم السياسي في الدولة الجزائرية - العثمانية كان حكماً شورياً لتجسيد مبادئ احترام ارادة الأمة والمحافظة على وحدتها ومسؤولية الحاكم أمام الرعية من جهة ، وتحقيق المساواة والعدل والأمن والاستقرار من جهة أخرى . وهذا ما أدى - وبشهادة الأعداء والأصدقاء - على إعطاء الدولة الجزائرية - العثمانية مكانة هامة في التنظيم والاستقرار والأمن داخليا ، وبالتالي فرض هيبتها الدولية والدبلوماسية خارجياً .

ولم يكن هذا الحكم - كما يدعي المؤرخين الفرنسيين بوجه الخصوص - حكماً عسكرياً جمهورياً مغلقاً وراثياً⁽¹²⁾ . ولو أننا لا ننكر بعض التجاوزات التي مارسها الحكم سواء في عهد البيلربايات أو في عهد الباشوات أو في عهد الآغاوات أو في عهد الدايات . وهذا أمر بديهي في تاريخ الأنظمة السياسية قديماً وحديثاً .

إن المخطط الاستراتيجي لهذه الدولة هو بناء دولة مركزية قوية مهيبة الجانب في الداخل والخارج وقلعة أمامية كبرى للإسلام في وجه الصليبية في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط ، ولذا كانت دولة تقوم على المؤسسات دون الأفراد ودون النظام العائلي الملكي الوراثي .

الهوامش

(1) Encyclopedia Universalis, Paris 1980, Vol 1, chap. Algerie

(2) ولد عام 413هـ بإيجليز من قرى هرغة : وهي ضيعة في بلاد سوس جنوب المغرب وتوفي في عام 524هـ .

(3) عبد الرحمن ابن خلدون : المقدمة ، الجزء السادس ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني 1968 ، ص 466 .

(4) عبد المجيد النجار : المهدي بن تومرت ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي 1983 ، ص 63 .

(5) عبد المجيد النجار ، المرجع السابق ذكره ، ص 131 - 143 .

(6) عبد المجيد النجار ، المرجع السابق ذكره ، ص 399 .

- (7) جمال قنّان : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 - 1830 ، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب 1987 ، ص 240 .
- (8) عبد الرحمن الجيلالي : تاريخ الجزائر العام ، الجزء 3 ، بيروت ، دار الثقافة 1980 م ص 15 .
- (9) محمد العربي الزبيري : مدخل الى تاريخ المغرب العربي الحديث ، الجزائر ، مطبعة بن بولعيد 1975 ، ص 67 .
- (10) مولود قاسم نايت بلقاسم : شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830 ، ط1 ، الجزء 1 ، قسنطينة ، دار البعث 1985 ، ص 80 - 81 .
- (11) وليم سبنسر : الجزائر في عهد رياس البحر ، ترجمة عبد القادر زيادية ، الجزائر ، ش.ون.ت 1980 ، ص 54 - 55 .
- (12) أمثال شارل أندري جوليان وكلود بونتس وغيرها .